

## «الوطني»: الأسواق الآسيوية لم تكثر بقرار تأجيل رفع الفائدة

جيفري لاجر، مجددا لصالح رفع بمقدار 25 نقطة أساس. وبالخلاصة، تم خفض التوقعات الخاصة بالوضع الاقتصادي، حيث أن متوسط المشاركين في اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح يرى أن سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية سيكون 0,37٪ في نهاية 2015، مقابل 0,62٪ في يونيو، 1,37٪ في نهاية 2016 مقابل 1,62٪ في يونيو، 2,62٪ في نهاية 2017 مقابل 2,87٪ في يونيو، و3,37٪ في نهاية 2018.

وتستمر اللجنة في وعدها بأنه حتى بعد أن يعمل الاقتصاد بكامل طاقته، يتوقع أن يكون سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون مستواه «الطبيعي» في المدى البعيد لبعض الوقت.

فارتفع مؤشر S&P 500 بنسبة 1,3٪، ولكنه انتهى في المنطقة الحمراء منخفضا بنسبة 0,26٪، ذلك اليوم، وبنسبة 0,15٪ في نهاية الأسبوع. وأوضح أن الأسواق الآسيوية لم تكثر أيضا بالقرار، مع تحول معظم مؤشرات الأسهم الرئيسية ما بين النطاق الإيجابي والصفر. ومع إعطاء قرار المجلس الفيدرالي بعض الوقت للأسواق الآسيوية لتستقر، بقي المستثمرون في الأسواق الناشئة يعتقدون أن موقف المجلس يعكس تزايد ترددي الوضع في الاقتصاد العالمي.

وبالخلاصة، لم يصدم قرار عدم رفع أسعار الفائدة أسواق الصرف الأجنبي، حيث أن المتداولين كانوا يسعرون بيقين نسبه 70٪ أن المجلس لن يرفع الأسعار. وأظهر الرسم البياني الذي أصدره مجلس الاحتياط الفيدرالي حقائق جديدة مثيرة للاهتمام، ورغم أن معظم المشاركين ما زالوا يتوقعون أن تستوفي الظروف لرفع أسعار الفائدة قبل نهاية السنة، أرسل أحد المشاركين رسالة قوية بأن معدل سلبيا سيكون مناسباً في نهاية 2015 مع أول رفع لأسعار الفائدة في 2017. وعلى عكس ذلك، عارض رئيس مجلس احتياط ريتشموند،

تناول تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني قرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح بالولايات المتحدة الأميركية في سبتمبر 2013 بعد أن أجلت البدء في تقليص برنامج التسهيل الكمي، وكرر مجلس الاحتياط الفيدرالي في سبتمبر الأداء نفسه ليل رفع لأسعار الفائدة منذ ما يقارب عشر سنوات.

وكانت نبرة ورئاسة البيان كما المؤتمر الصحافي لرئيسة المجلس جانيسيت بلن، أكثر حمائية، حيث تم تخفيض توقعات النمو والتضخم لعامي 2016 و2017، فيما تم إجراء تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ 2٪ إلى 2018. وكان ارتفاع الدولار وتأثير الانكماش الموضوع الرئيسي خلال المؤتمر الصحافي. ومن ناحية إيجابية، أقرت بلن بالتحسينات في النشاط المحلي، مركزة على إنفاق قطاع الأعمال وسوق العمل. وأخيرا، أبتق الباب مفتوحا أمام تحرك هذه السنة، بما في ذلك أكتوبر، ولكن تم التقليل مرة أخرى من أهمية التوقيت، مع التأكيد مجددا على أن المسار المتوقع لرفع أسعار الفائدة هو العامل الأهم.

ورغم أن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح لم تصف العديد من المواضيع الجديدة في البيان، فإنها أشارت إلى أن التطورات الاقتصادية والمالية العالمية قد تقيد النشاط الاقتصادي نوعا ما ومن الأرجح أنها ستضغط لخفض التضخم في المدى القريب. وشددت بلن في المؤتمر الصحافي على أن المسؤولين قرروا أن يؤجلوا «في ضوء ارتفاع عدم اليقين من الخارج».

ومن ناحية الأسواق، قال تقرير «الوطني» إن الدولار زاد تحت ضغط مع إنهاء الأسبوع منخفضا بنسبة 0,73٪، وارتفعت أسواق الأسهم بداية إثر القرار،

## مسجلة نزاجا شهريا بنسبة 22٪ في أغسطس «بيتك»: تراجع المبيعات العقارية لأدنى مستوياتها بـ3 سنوات



تراجع متوسط المبيعات العقارية إلى 9,3 ملايين دينار في اليوم الواحد من أيام العمل بأغسطس

في أغسطس بنسبة 22٪/ وحوالي 58,4 مليون دينار، عن نحو 263 مليون دينار في يوليو الذي تميز بانخفاض ساعات عمله تزامنا مع شهر رمضان وموسم العطلات، ما أدى إلى انخفاض المبيعات خلاله 24٪، وعلى أساس سنوي تستمر وتيرة تراجع قيمة المبيعات العقارية التي بدأت منذ بداية العام لتصل إلى 22٪ في مبيعات أغسطس 2015.

وقال تقرير «بيتك» إن مبيعات العقارات الاستثمارية شكلت 41٪ مع تراجع قيمتها إلى المرتبة الثانية في حصتها من المبيعات خلال أغسطس بعدما كانت في المرتبة الأولى في يوليو بحصة قدرها 46٪ من مبيعات العقار. واستمرت حصة التداولات العقارية التجارية (برغم تراجع قيمتها) من المبيعات العقارية في الارتفاع لتصل إلى 13٪ في أغسطس مقارنة بنحو 11,8٪ خلال يوليو 2015.

الارتفاع على أساس سنوي بنمو ملحوظ نسبته 49٪ في أغسطس، وتراجعت قيمة الصفقة من المقارنات الاستثمارية بنسبة 41٪ على أساس شهري، كما واصلت اتجاهها نحو الانخفاض على أساس سنوي مسجلة تراجعها هو الأعلى منذ أكتوبر 2010 وبنسبة 58٪ إذ بلغ متوسط قيمة الصفقة 557 ألف دينار في أغسطس، كذلك انخفض متوسط قيمة الصفقة من المقارنات التجارية بنسبة 7٪ على أساس شهري في حين تراجعت على أساس سنوي بنسبة 7٪ مقارنة بنموها الملحوظ في شهر يوليو، إذ سجلت قيمة الصفقة 3,2 ملايين دينار خلال أغسطس 2015.

التداولات العقارية الإجمالية وأوضح التقرير أن قيمة التداولات العقارية تراجعت مسجلة نحو 205 ملايين دينار

ذكر تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن المبيعات العقارية انخفضت في أغسطس 2015 إلى أدنى مستوياتها منذ ثلاث سنوات، مسجلة تراجعها شهريا للمرة الثانية على التوالي بنسبة 22٪، وذلك تأثرا بانخفاض القطاعات العقارية المختلفة، إذ اتجهت مبيعات السكن الخاص إلى الانخفاض بنسبة قدرها 16٪، فيما زادت نسبة التراجع في مبيعات العقار الاستثماري إلى 29,7٪ على أساس شهري، بينما تراجعت مبيعات العقار التجاري خلال أغسطس 17٪.

وقال التقرير أن متوسط قيمة الصفقة العقارية انخفض بنسبة 25٪ على أساس شهري، إلا أن اتجاه متوسط قيمة صفقة العقار السكني على أساس شهري مازال متذبذبا بنسبة 14٪ مسجلا 328 ألف دينار، في حين يتجه نحو

انخفاض مبيعات العقار الاستثماري إلى 29,7%

والتجاري 17%

والسكن الخاص إلى 16%

41% تراجعاً بقيمة الصفقة من المقارنات الاستثمارية.. و25%

من متوسط الصفقة العقارية



معظم مؤشرات الأسواق الآسيوية لم تتأثر من قرار تأجيل رفع الفائدة

## 4 مليارات جنيه الإيرادات المجمعة خلال أول ستة أشهر من 2015 «القلعة»: نمو الإيرادات 37,8٪ بالنصف الأول

غير المستمرة ستكون خسائر غير نقدية نظرا لأن مصروفات الفائدة والإهلاك الناشئة عن تلك العمليات تعدي الأخرى مصروفات غير نقدية.

توظيف التخرجات

ومن جهته، أكد الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة هشام الخازندار، أن تنفيذ خطة تخفيض المديونيات بتصدر أولويات القلعة خلال المرحلة المقبلة، حيث تعتمد الشركة توظيف حصة التخرجات المرتفعة في تخفيض الديون المجمعة - باستثناء مديونيات شركة أفريقيا ريل وايز والشركة المصرية للتكوير - من حوالي 7,6 مليارات جنيه حاليا إلى أقل من 5 مليارات جنيه نهاية العام الحالي.

وتابع الخازندار أن شركة القلعة ماضية في تنفيذ خطة تحجيم المخاطر المالية والتشغيلية، حيث نجحت الشركة في تخفيض إجمالي الدين المصرفي بنحو 365 مليون جنيه مع توجيه عائدات التخرج من شركة مصر للأسمنت - فنا لتسوية كامل مديونيات شركة أسيك للأسمنت، وهو ما سينعكس على القوائم المالية لفترة الربع الثالث من 2015. وأوضح الخازندار أن إجمالي الديون المجمعة سينخفض بنحو 800 مليون جنيه إضافية وقت إتمام الصفقات الاستثمارية المبرمة مع شركة فاينانشال هولدينج انترناشونال بحلول ديسمبر 2015 بعد استنفاء بعض الشروط والمتطلبات المتعارف عليها في مثل هذه الصفقات.



أحمد مكيك

والإهلاك والاستهلاك، وانخفاض صافي الخسائر المجمعة بمعدل 53٪ خلال النصف الأول من 2015.

وقد تراجع صافي الخسائر بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية بمعدل سنوي 55٪ ليلبغ 84,7 مليون جنيه خلال الربع الثاني من 2015، مقابل 188,3 مليون جنيه خلال الربع الثاني من العام الماضي. ويعكس ذلك التطورات الإيجابية باستثمارات القلعة في قطاعي الطاقة والأسمنت - اللذين مثلا حوالي 70٪ من إجمالي الإيرادات المجمعة خلال الربع الثاني - ولا سيما النمو الملحوظ بأنشطة توزيع المنتجات البروتوبية تحت مظلة طاقة عربية، حيث ارتفعت إيرادات تلك الأنشطة بمعدل سنوي 72٪ خلال الربع الثاني 73٪ خلال النصف الأول من 2015، وكذلك نمو إيرادات شركة أسمنت التكاملي في السودان (إحدى شركات أسيك للأسمنت) بمعدل سنوي 96٪ خلال الربع الثاني 121٪ خلال النصف الأول كاملا.

ارتفاع الأرباح التشغيلية

قبل خصم الضرائب والفوائد

أضعاف

انخفاض صافي الخسائر 55٪ إلى

84,7 مليون جنيه بالربع الثاني

أعلنت شركة القلعة (CCAP.CA) البورصة المصرية أن أرباحها، وهي شركة رائدة في استثمارات الصناعة والبنية الأساسية بمصر وأفريقيا، عن نتائج الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2015، حيث بلغت إيرادات الشركة 2,1 مليار جنيه وهو نمو سنوي بمعدل 33,7٪ خلال الربع الثاني منفردا. وبلغت الإيرادات المجمعة 4 مليارات جنيه خلال أول ستة أشهر من العام الحالي، بزيادة سنوية قدرها 37,8٪، فيما بلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك 565,1 مليون جنيه، وهو ارتفاع سنوي بمعدل 169٪ مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي. ويعكس ذلك التطورات الإيجابية باستثمارات القلعة في قطاعي الطاقة والأسمنت - اللذين مثلا حوالي 70٪ من إجمالي الإيرادات المجمعة خلال الربع الثاني - ولا سيما

النمو الملحوظ بأنشطة توزيع المنتجات البروتوبية تحت مظلة طاقة عربية، حيث ارتفعت إيرادات تلك الأنشطة بمعدل سنوي 72٪ خلال الربع الثاني 73٪ خلال النصف الأول من 2015، وكذلك نمو إيرادات شركة أسمنت التكاملي في السودان (إحدى شركات أسيك للأسمنت) بمعدل سنوي 96٪ خلال الربع الثاني 121٪ خلال النصف الأول كاملا.

إستراتيجية «القلعة»

وفي هذا السياق، قال مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة أحمد مكيك، إن عملية التخرج من شركة مصر للأسمنت - فنا تأتي في إطار الإستراتيجية التي تتبناها شركة القلعة خلال 2015 من أجل تحجيم المخاطر الاستثمارية ومواصلة خفض المديونيات. ولفت أن نجاح خطة التحول الإستراتيجي التي تتبناها «القلعة» يتجلى في تحسين الأداء المالي خلال الفترة الماضية، بما في ذلك النمو الملحوظ بالأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد

## إعلان لحضور اجتماع الجمعية العامة الغير عادية

يسر مجلس إدارة شركة المدينة للتمويل والاستثمار دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة الغير عادية للشركة وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2015/9/29 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا في: الشرق - شارع أحمد الجابر - مجمع دار الموضي - الدور الأول. وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

### جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة الغير عادية

البند الأول: الموافقة على تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي والمادة الخامسة من عقد التأسيس للشركة بإضافة غرض "نشاط مراقب استثمار" إلى أغراض الشركة على النحو التالي:

المواد قبل التعديل (النص الحالي)	المواد قبل التعديل (النص المقترح)
المادة رقم (4) من النظام الأساسي والمادة رقم (5) من عقد التأسيس	المادة رقم (4) من النظام الأساسي والمادة رقم (5) من عقد التأسيس
النص قبل التعديل	النص بعد التعديل
حدد لشركة ممارسة العديد من الأنشطة الاستثمارية من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بها، حيث للشركة استخدام مختلف الأدوات لاستثمارها والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الفراء، والقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للأموال والحقائق المنقولة وغير منقولة. وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة بذلك على أن تكون ممارسة كافة هذه العمليات والأنشطة لا تتعارض من أحكام الشريعة وفقا للقوانين والنظم المعمول بها دولة الكويت. كما أن للشركة الحق في ممارسة كافة أنشطة العمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات لحسابها أو لحساب الغير وفي داخل الكويت وخارجها.	حدد للشركة ممارسة العديد من الأنشطة الاستثمارية من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بها، حيث للشركة استخدام مختلف الأدوات لاستثمارها والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الفراء، والقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للأموال والحقائق المنقولة وغير منقولة. وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة بذلك على أن تكون ممارسة كافة هذه العمليات والأنشطة لا تتعارض من أحكام الشريعة وفقا للقوانين والنظم المعمول بها دولة الكويت. كما أن للشركة الحق في ممارسة كافة أنشطة العمليات الأخرى والتي تلزم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات لحسابها أو لحساب الغير وفي داخل الكويت وخارجها.
1. القيام بكافة عمليات منح السهوليات الائتمانية للمستثمرين.	1. القيام بكافة عمليات منح السهوليات الائتمانية للمستثمرين.
2. تقديم كافة منتجات التأجير التشغيلي أو التمويلي.	2. تقديم كافة منتجات التأجير التشغيلي أو التمويلي.
3. حشد الموارد التمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة.	3. حشد الموارد التمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة.
4. تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساوية أو غيرها من العقود.	4. تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساوية أو غيرها من العقود.
5. القيام بجميع الاعمال المتعلقة بالأوراق المالية.	5. القيام بجميع الاعمال المتعلقة بالأوراق المالية.
6. تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة أو الفرع وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل والخارج طبقا للقانون والقرارات السارية في الدولة.	6. تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة أو الفرع وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل والخارج طبقا للقانون والقرارات السارية في الدولة.
7. القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة أو لعملائها أو الغير.	7. القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة أو لعملائها أو الغير.
8. إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتمتية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محليا وخارجيا.	8. إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتمتية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محليا وخارجيا.
9. تمثيل أو اقتناء الشركة الوطنية أو الأجنبية التي تتشابه مع الشركة في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منجياتها وخدماتها المالية وعالما وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.	9. تمثيل أو اقتناء الشركة الوطنية أو الأجنبية التي تتشابه مع الشركة في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منجياتها وخدماتها المالية وعالما وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.
10. القيام بجميع أعمال الوساطة المالية وأعمال المسيرة المتعلقة بها.	10. القيام بجميع أعمال الوساطة المالية وأعمال المسيرة المتعلقة بها.
11. الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها وجسيانها والتعامل في بيع وشراء سهم هذه الشركات وغيرها.	11. الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها وجسيانها والتعامل في بيع وشراء سهم هذه الشركات وغيرها.
12. نشاط مراقب استثمار.	12. نشاط مراقب استثمار.
وعلى العموم للشركة القيام بجميع الاعمال وخدمات التي تدخل ضمن اختصاص شركات الاستثمار والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.	وعلى العموم للشركة القيام بجميع الاعمال وخدمات التي تدخل ضمن اختصاص شركات الاستثمار والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية المختصة.

مجلس الإدارة

على السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية لتفاسد بنظرها الكائن في مبنى سوق الكويت للأوراق المالية - وذلك لاستلام بطاقات الحضور خلال أوقات العمل الرسمي للشركة المذكورة.

www.almadinainvest.com

المقرات: شارع السور • برج جاسم العصفور • بجانب مبنى التامينات الإجتماعية • هاتف: 2 2960777-965



AL-MADINA FOR FINANCE AND INVESTMENT.